

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

بسام العتوم، خليفة السليمان، عبد الكريم فرعون، محمد طلال الحمصي

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠٠٥/١٥٧

المميز ز: النائب العام / معان

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة استئناف معان بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦ في القضية رقم ٢٠٠٣/١٦٥ جنابات المتضمن رد الاستئناف وتصديق الحكم المستأنف الصادر عن محكمة جنابات العقبة بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ في القضية رقم ٢٠٠٣/٧٠ القاضي بإعلان براءة المميز ضده من جرائم التزوير واستعمال مزور واستعمال ختم إدارة عامة مزور لغرض غير مشروع خلافاً لأحكام المواد ٢٦٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٣٧/٢ من قانون العقوبات.

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء مقتضى القانوني لسببين يتلخصان بما يلي :

١. أخطأت محكمة الاستئناف ومن قبلها محكمة جنابات العقبة بالنتيجة التي توصلنا إليها لأن بيانات النيابة أكدت ضبط المميز ضده وبحوزته الوثائق المزورة.
٢. القرار المميز مخالف للقانون ، وما ورد فيه بعدم ثبوت علم المميز ضده بالتزوير هو من قبيل الاستقراء غير الدقيق .

بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء مقتضى.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة في معان كانت وبقرارها رقم ٢٠٠٢/٥٤٣ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٩ قد أحالت المميز ضده ليحاكم لدى محكمة جنابات العقبة بجرائم التزوير واستعمال مزور واستعمال ختم إدارة عامة مزور لغرض غير مشروع خلافاً لأحكام المواد ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٥ و ٢/٢٣٧ من قانون العقوبات.

بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٠ وفي القضية رقم ٢٠٠٢/١٠٥ جنابة قضت المحكمة بإعلان براءة المتهم مما اسند إليه لعدم توفر الأدلة القانونية.

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٧ وفي القضية رقم ٢٠٠٣/٣٠ جنابات قررت محكمة استئناف معان فسخ القرار المستأنف لأنه غير معلل تعليلاً وافياً وغير مسبب ويعتريه فساد بالاستدلال ويشوبه القصور بالتسبيب والتعليل ولإجراء المضاهاة على التوقيع الوارد تحت كلمة وزير العمل وعلى توقيع المستأنف ضده ( المميز ضده) على اقواله لدى المدعي العام وإفادته لدى قسم الأمن الوقائي.

وفي المحاكمة الجارية بعد الفسخ اتبعت محكمة الجنابات قرار الفسخ وأجرت الخبرة وبتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠ وفي القضية رقم ٢٠٠٣/٧٠ قررت محكمة جنابات العقبة إعلان براءة المتهم مما اسند إليه .

بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦ وفي القضية رقم ٢٠٠٣/١٦٥ جنابات أصدرت محكمة استئناف معان قرارها المميز المشار إليه في مستهل هذا القرار .

وعن سببي التمييز :

فإن الجرائم التي أسندت إلى المميز ضده هي :

١. التزوير خلافاً لأحكام المادتين ٢٦٠ و ٢٦٥ من قانون العقوبات.
٢. استعمال مزور خلافاً لأحكام المادة ٢٦١ من ذات القانون .
٣. استعمال ختم إدارة عامة مزور لغرض غير مشروع خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٣٧ من القانون المذكور .

وأن البيانات التي قدمتها النيابة العامة لإثبات ارتكاب المميز ضده تلك الجرائم تتمثل بالضبط المنظم من قبل رجال الأمن وتصريح العمل مبرز ن/٢ وجواز سفر المميز ضده مبرز ن/٣.

وحيث أن محكمة الموضوع بما لها من صلاحية في وزن البيانات وتقديرها بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لم تجد في تلك البيئة ما يربط المميز ضده بالجرائم المسندة إليه فإن إعلانها لبراءته من جرم التزوير يتفق وأحكام القانون .

أما قرارها بإعلان براءته عن جرمي استعمال مزور مع العلم بأمره واستعمال ختم إدارة عامة مزور لغرض غير مشروع فإنه مستوجب للنقض لأن المميز ضده استعمال التصريح المزور كما استعمال جواز سفره الممهور بخاتم مقلد لمديرية عمل عمان الثانية دون أن يكون عالماً بالأمر ، وذلك قد أتى فعلاً لا يشكل جرمًا مما يتعين معه إعلان عدم مسؤوليته عن هاتين التهمتين لإعلان براءته.

لذلك نقرر نقض القرار المميز فيما يتعلق بتهمتي استعمال مزور مع العلم بأمره ، واستعمال ختم إدارة عامة مزور لغرض غير مشروع وإعادة الأوراق لمصدرها لإجراء المقتضى وتأييده فيما عدا ذلك .

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٠ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

محل ترشح

رئيس الديوان

دقق / ف ع

محمد